والابعد والاين كالاعلى والاسفل ومتى كالاقدم والاحدث والوضع كالاشد انحناء وانتصابا
والملك كالاكسى والاعرى والفعل كالاقطع والانفعال كالاشد تسخنا الخامس قد يكون لها من
الطرفين اسم اى يكون لها باعتبار كل واحد من طرفيها اسم منفرد ومخصوص لذلك الطرف كالابوة والبنوة
او من احدهما فقط كالمبدئية او لا يكون لها اسم مخصوص لشئ من طرفيها كالاخوة السادس قد يوضع لها
ولموضوعها معا اسم فيدل ذلك الاسم عليهما بالتضمن سواء كان اسما مشتقا كالقائم او غير مشتق
كالجناح المقصد الخامس ومن اقسام المضاف التقدم والتاخر قال الحكماء التقدم على خمسة اوجه
الاول التقدم بالعلية كتقدم المضئ على الضوء وتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم فان العقل يحكم بانه
تحرك الاصبع فتحرك الخاتم ولا عكس اذ لا يصح ان يقال تحرك الخاتم فتحرك اليد وليس ذلك اى تقدم
حركة الاصبع على حركة الخاتم بالزمان والا لزم التداخل فانه اذا تحرك الاصبع في زمان وكان الخاتم في
ذلك الزمان باقيا في حيزه لم يتحرك اصلا لزم تداخل الجسمين ولا بالذات فان حركة الاصبع لها ذات
منفصلة عن حركة الخاتم وليست داخلة في حركته دخول الواحد في الاثنين حتى يكون تقدمها عليها تقدما
ذاتيا فظهر ان هذا التقدم ليس بالشرف ولا بالرتبة بل هو بالعلية لان وجودها اى وجود حركة الاصبع
اتم واكمل في نفسه فاوجب لذلك وجودها اى وجود حركة الخاتم كان الضوء القوى الكامل يوجب
ضوءا ضعيفا ناقصا فيما يقابله بحسب استعداده فثبت بذلك بينهما ترتب عقلي وهو التقدم
بالعلية الثاني التقدم بالذات كتقدم الواحد على الاثنين فانه لا يعقل ذات الاثنين وهو ذات هذا
الواحد وذاك الواحد معا ولا تتم له اى للاثنين ذات الا بذاتهما سواء فرض لها وجود ام لا فذلك
حكم له باعتبار ذاته وحقيقته من حيث هي بخلاف الاول فانه حكم باعتبار الوجود لا باعتبار الماهية في
نفسها وقد ظهر مما ذكره ان التقدم الذاتي المسمى بالتقدم الطبيعي مخصوص بجزء الشئ مقيسا الى الكل دون سائر
علله الناقصة والمشهور في كتب القوم ان المحتاج اليه ان كفى في وجود المحتاج كان متقدما عليه بالعلية كالمؤثر
المستجمع لشرائط التاثير وارتفاع الموانع وان لم يكف كذلك كان متقدما عليه بالذات والطبع وعلى هذا كان
التقدم الطبيعي شاملا للعلل الناقصة كلها وهم يطلقون التقدم الذاتي على القدر المشترك بين التقدم العلى
والتقدم الطبيعي وهو الترتب العقلي الناشئ من الاحتياج المصحح لاستعمال الفاء بينهما داخلة على المحتاج
الثالث التقدم بالزمان كتقدم موسى على عيسى عليهما السلام فانه ليس لذات موسى ولا لشئ
من عوارضه الا الزمان فمعناه ان موسى وجد في زمان ثم انقضى ذلك الزمان وجاء زمان اخر ووجد فيه
عيسى فالتقدم ههنا صفة للزمان اولا وبالذات ومغايرته للاولين بينة اذ ليس شئ منهما راجعا الى الزمان

بل الاول

بل الاول باعتبار الوجود والاحتياج والثاني باعتبار ذات الشئ وماهيته الرابع التقدم بالشرف كتقدم ابي بكر رضي الله تعالى عنه
على عمر الخامس التقدم بالرتبة بان يكون المتقدم اقرب الى المبدأ المعين والترتيب اما عقلي كما في الاجناس
المرتبة على سبيل التصاعد والانواع الاضافية المرتبة على سبيل التنازل فان كل واحد من هذه الامور
المرتبة واقع في مرتبة بحكم العقل باستحالة وقوعه في غيرها او وضعي وهو ان يكون وقوع المتقدم في مرتبة المتاخر
كما في صفوف المسجد وحلقه فكذلك اى التقدم الرتبي حيث يعرض المتقدم متاخرا والمتاخر متقدما لا تجعله
انت مبدأ فقد تبتدئ من المحراب فيكون الصف الاول متقدما على الصف الاخير وقد تبتدئ من الباب
فينعكس الحال وقس على هذا حال الاجناس فانك اذا جعلت الجوهر مبدأ فكان الجسم متقدما على الحيوان
وان جعلت الانسان مبدأ فبالعكس وقال المتكلمون ههنا نوع اخر من التقدم مغاير للوجوه الخمسة
المتقدمة كما لاجزاء الزمان بعضها على بعض مثل تقدم الامس على اليوم واليوم على الغد فانه ليس
تقدما بالعلية ولا بالذات لعدم الافتراق واستحالته فيما بين اجزاء الزمان مع ان المتقدم والمتاخر في هذا
النوع من التقدم يجوز اجتماعهما بل يجب ولا بالشرف والرتبة وهو ظ فان الامس واليوم مثلا متشابهان
في الفضيلة وليس بين اجزائه ترتب عقلي ولا وضعي بل نقول امتناع الاجتماع كاف لنا في نفي هذه الاربعة ولا
بالزمان والا لزم التسلسل في الازمنة بان يكون لكل زمان في زمان اخر وقد ابطلنا ذلك بوجهين في مباحث
الزمان وقد يجاب عنه بان ذلك التقدم الذي بين اجزاء الزمان هو التقدم بالزمان اعني التقدم الذي
لا يجامع فيه المتقدم المتاخر وانه اى هذا التقدم الذي سميناه التقدم الزماني لا يعرض اولا وبالذات الا
للزمان فاذا اطلقناه على غيره كان ذلك تقدما بالعرض لا بالذات كما حققناه في تقدم موسى على عيسى عليهما السلام
كان القسمة يعرض للكم عروضا ذاتيا فاذا عرضت لغيره كان بواسطة الكم وذلك لا يوجب للكم كما اخر
فكذلك ههنا اذا قلنا لغير الزمان انه متقدم بهذا التقدم اردنا ان زمانه متقدم ولا يوجب ذلك ان يكون
للزمان زمان وقد عرفت في مباحث الزمان نوع تفصيل لهذا المقام وهذا الذي ذكرنا اعني القسم السادس من التقدم
مبني لابحاث كثيرة بين الطائفتين منها ان الحكماء جعلوه راجعا الى التقدم الزماني ادعوا قدم الزمان المستلزم
لقدم الحركة والمتحرك اذ لو كان حادثا لكان عدمه سابقا على وجوده سبقا زمانيا فيلزم وجود الزمان حال عدمه
والمتكلمون لما جعلوه مغايرا له جوزوا تقدم عدم الزمان على وجوده تقدما يستحيل اجتماع المتقدم
مع المتاخر من غير ان يكون لتقدم الزمان زمان فتامل فيه اى في هذا المبحث وتحقق حاله كيلا يغفل قدمك
في تلك الابحاث عن سنن الصواب والله الموفق وربما تكلفت الحكماء للحصر اى حصر التقدم في الانواع الخمسة
وههنا ليس حصرا عقليا دائرا بين النفي والاثبات بل هو نوع ضبط للحصر الاستقرائي فقالوا التقدم اما ان

يكون

Copyright © King Saud University